# فهرس المواضيع

# فهرس المواضيع


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | **05** |
| **الإهداء** | **06** |
| **قائمة الرموز** | **07** |
| **مقدمة** | **08** |
| **الفصـل التمهيـدي**<br>**ولايـة المظـالم والقضـاء الإداري** | **14** |
| **المبحـث الأول مفهوم ولاية المظالم والقضاء الإداري** | **16** |
| المطلب الأول:مفهوم ولاية المظالم | 17 |
| الفرع الأول: تعريف ولاية المظالم | 17 |
| أولاً: التعريف اللغوي | 17 |
| ثانياً: التعريف الاصطلاحي | 18 |
| 1- تعريفات الفقهاء القدامى | 18 |
| 2- تعريفات المعاصرين | 19 |
| الفرع الثاني: تمييز ولاية المظالم عن القضاء العادي وولاية الحسبة | 20 |
| أولاً: تمييز ولاية المظالم عن القضاء العادي | 20 |
| ثانياً: تمييز ولاية المظالم عن ولاية الحسبة | 21 |
| المطلب الثاني: مفهوم القضاء الإداري | 22 |
| الفرع الأول: تعريف القضاء الإداري | 22 |
| الفرع الثاني: تمييز القضاء الإداري عن نظام القضاء العادي | 23 |
| أولاً: من حيث الشكل | 23 |

| | |
|---|---|
| ثانياً: من حيث المنظومة القانونية | 24 |
| **المبحث الثاني نشأة وتطور ولاية المظالم والقضاء الإداري** | **25** |
| المطلب الأول: نشأة وتطور ولاية المظالم | 26 |
| الفرع الأول: نظر المظالم في عهد الرسول – صلى الله عليه وسلم – | 26 |
| الفرع الثاني: نظر المظالم في عهد الخلفاء الراشدين. | 27 |
| أولاً: نظر المظالم في عهد أبي بكر الصديق – رضي الله عنه | 27 |
| ثانياً: نظر المظالم في عهد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – | 28 |
| ثالثاً: نظر المظالم في عهد عثمان بن عفان – رضي الله عنه – | 28 |
| رابعاً: نظر المظالم في عهد علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – | 29 |
| الفرع الثالث:نظر المظالم في العهدين الأموي والعباسي | 29 |
| أولاً: نظر المظالم في العهد الأموي | 29 |
| ثانياً: نظر المظالم في العهد العباسي | 30 |
| المطلب الثاني: نشأة وتطور القضاء الإداري | 31 |
| الفرع الأول: نشأة وتطور القضاء الإداري في فرنسا | 31 |
| الفرع الثاني: تطور القضاء الإداري في الجزائر | 33 |
| أولاً: النظام القضائي الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي | 33 |
| ثانياً: النظام القضائي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي | 33 |
| ثالثاً: النظام القضائي في الجزائر بعد الاستقلال. | 33 |
| **المبحث الثالث: اختصاصات ولاية المظالم والقضاء الإداري** | **37** |
| المطلب الأول: اختصاصات ولاية المظالم | 38 |
| الفرع الأول: الاختصاص القضائي لولاية المظالم | 38 |
| أولاً: ما لا يتوقف نظره على رفع شكوى | 38 |
| 1- ظلم الولاة للرعية | 38 |
| 2- الجور في جباية الأموال | 39 |
| 3- مراقبة عمال الكتاب والدواوين | 39 |
| 4- الإشراف على الأوقاف العامة | 40 |
| 5- الغصوب السلطانية واستغلال النفوذ | 40 |
| ثانياً: ما يتوقف نظره على رفع شكوى | 40 |
| 1- تظلمات الموظفين | 40 |
| 2- غصوب الأقوياء. | 41 |

| | |
|---|---|
| 3- النظر في النزاعات المتعلقة بالأوقاف الخاصة. | 41 |
| الفرع الثاني: الاختصاصات غير القضائية لولاية المظالم | 42 |
| أولاً: تنفيذ ماوُقِّفَ تنفيذه من أحكام القضاء | 42 |
| ثانياً: النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة | 42 |
| ثالثاً: مراعاة العبادات الظاهرة | 43 |
| المطلب الثاني: اختصاصات القضاء الإداري | 43 |
| الفرع الأول: الاختصاص القضائي للقضاء الإداري | 43 |
| أولاً: الاختصاص القضائي لمجلس الدولة | 43 |
| 1- مجلس الدولة جهة قضاء أول درجة | 43 |
| أ- دعوى الإلغاء | 44 |
| ب - دعوى التفسير | 44 |
| ١- الطريق المباشر | 45 |
| ٢- طريق الإحالة القضائية | 45 |
| ج- دعوى تقدير وفحص المشروعية | 45 |
| 2- مجلس الدولة جهة استئناف | 45 |
| أ - محل الاستئناف | 46 |
| ب – الطاعن | 46 |
| ج – الإجراءات | 46 |
| د – الميعاد( المهلة القانونية) | 46 |
| 3 – مجلس الدولة جهة نقض | 46 |
| أ – محل الطعن بالنقض | 47 |
| ب – الطاعن | 47 |
| ج – الإجراءات: | 47 |
| د – الميعاد ( المهلة القانونية) | 47 |
| ثانياً: الاختصاص القضائي للمحاكم الإدارية | 48 |
| 1- دعوى الإلغاء | 48 |
| أ- محل الطعن | 48 |
| ب- الطاعن | 48 |
| ج- الميعاد ( المهلة القانونية ) | 48 |
| د- الشكل ( الإجراءات ) | 49 |
| 2- دعوى التفسير | 49 |
| 3- دعوى تقدير وفحص المشروعية | 49 |

| | |
|---|---|
| 4- دعوى التعويض | 49 |
| أ- القرار السابق | 50 |
| ب- الميعاد( المهلة القانونية ) | 50 |
| ج- الطاعن | 50 |
| د- الشكل( الإجراءات ) | 50 |
| الفرع الثاني: الاختصاص غير القضائي للقضاء الإداري | 51 |
| أولاً: نطاق الاستشارة | 52 |
| ثانياً: الإجراءات | 52 |
| **الفصل الأول**<br>**مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي** | **55** |
| **المبحث الأول: مفهوم مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي** | **56** |
| المطلب الأول: مفهوم مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي | 57 |
| الفرع الأول: مدلول مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي | 57 |
| أولاً: المصدر السماوي للمشروعية الإسلامية | 59 |
| ثانياً: ازدواجية الجزاء ( الدنيوي والأخروي) | 59 |
| ثالثاً: الميزة الأخلاقية للشريعة الإسلامية | 60 |
| الفرع الثاني: تطور مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي | 60 |
| الفرع الثالث: مبدأ المشروعية لدى الفرق الإسلامية | 62 |
| أولاً: مبدأ الشرعية لدى الخوارج | 63 |
| ثانياً: مبدأ المشروعية لدى الأباضية | 64 |
| ثالثاً: مبدأ المشروعية لدى الشيعة. | 65 |
| رابعاً: مبدأ المشروعية لدى المعتزلة. | 66 |
| خامساً: مبدأ الشرعية لدى أهل السنة والجماعة | 67 |
| المطلب الثاني: مفهوم مبدأ المشروعية في القانون الوضعي | 69 |
| الفرع الأول: مدلول مبدأ المشروعية في القانون الوضعي | 69 |
| الفرع الثاني: تطور مبدأ المشروعية في القانون الوضعي | 71 |
| أولاً: مبدأ المشروعية في العصور القديمة | 71 |
| ثانياً: العصور الوسطى | 71 |
| ثالثاً: مبدأ المشروعية في الفترة المعاصرة | 72 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثالث: مبدأ المشروعية في النظم المعاصرة | 73 |
| أولاً: مبدأ المشروعية في النظام الأنجلوسكسوني | 73 |
| ثانياً: مبدأ المشروعية في النظام اللاتيني | 74 |
| ثالثاً: مبدأ المشروعية في النظام الاشتراكي | 75 |
| **المبحث الثاني مصادر مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي** | **77** |
| المطلب الأول: مصادر مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي | 78 |
| الفرع الأول: المصادر الأصلية لمبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي | 78 |
| أولاً: القرآن الكريم | 78 |
| ثانياً: السنة النبوية | 79 |
| ثالثاً: الإجماع | 81 |
| الفرع الثاني: المصادر (الأدلة) التبعية لمبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي | 82 |
| أولاً: القياس | 82 |
| ثانياً: الاستحسان | 84 |
| ثالثاً: المصالح المرسلة أو الاستصلاح | 85 |
| رابعاً:الاستصحاب | 86 |
| خامساً: سد الذرائع | 86 |
| سادساً: العرف | 86 |
| المطلب الثاني: مصادر مبدأ المشروعية في القانون الوضعي. | 87 |
| الفرع الأول: المصادر المكتوبة لمبدأ المشروعية في القانون الوضعي | 87 |
| أولاً: التشريع | 87 |
| 1- التشريع الأساسي | 87 |
| 2- القانون العضوي | 89 |
| 3- التشريع العادي أو القانون | 89 |
| 4- التشريع الفرعي | 90 |
| ثانياً: القضاء | 90 |
| ثالثاً: الفقه | 91 |
| الفرع الثاني: المصادر غير المكتوبة لمبدأ المشروعية في القانون الوضعي | 91 |
| أولاً: العرف | 91 |
| 1- الركن المادي | 92 |
| 2- الركن المعنوي | 92 |
| ثانياً: المبادئ العامة للقانون | 92 |
| **المبحث الثالث:ضمانات مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي** | **93** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: ضمانات مبدأ المشروعية في الفقه الإسلامي | 94 |
| الفرع الأول: الرقابة الشعبية | 94 |
| الفرع الثاني: الرقابة الذاتية | 95 |
| الفرع الثالث: الرقابة القضائية | 96 |
| الفرع الرابع: الشورى | 97 |
| المطلب الثاني: ضمانات مبدأ المشروعية في القانون الوضعي | 98 |
| الفرع الأول: الرقابة الشعبية | 98 |
| أولاً: رقابة الرأي العام | 98 |
| ثانياً: رقابة الأحزاب السياسية | 100 |
| ثالثاً: رقابة الجمعيات والنقابات | 100 |
| الفرع الثاني: الرقابة السياسية | 100 |
| أولاً: الرقابة السابقة | 101 |
| ثانياً: الرقابة اللاحقة | 101 |
| الفرع الثالث: رقابة وسائل الإعلام | 102 |
| الفرع الرابع: رقابة القضاء الإداري | 103 |
| الفرع الخامس: الرقابة الذاتية | 103 |
| أولاً: الرقابة الداخلية | 103 |
| 1- الرقابة التلقائية | 103 |
| أ- الرقابة الولائية | 103 |
| ب- الرقابة الرئاسية | 103 |
| 2- الرقابة بناءً على تظلم | 104 |
| أ- التظلم الولائي | 104 |
| ب- التظلم الرئاسي | 104 |
| ثانياً: الرقابة الخارجية | 104 |
| 1- مجلس المحاسبة | 104 |
| 2- المراقب المالي | 105 |
| **الفصل الثاني**<br>**أعمال السيادة** | **107** |
| **المبحث الأول مفهوم السيادة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي** | **108** |
| المطلب الأول: : مفهوم السيادة في الفقه الإسلامي | 109 |
| الفرع الأول: تعريف السيادة في الفقه الإسلامي | 109 |
| أولاً: تعريف السيادة لغة | 109 |

| | |
|---|---|
| ثانياً: تعريف السيادة اصطلاحاً | 109 |
| الفرع الثاني: نظريات السيادة في الفقه الإسلامي | 110 |
| أولا: نظرية السيادة لله | 110 |
| ثانياً: نظرية سيادة للأمة | 111 |
| ثالثاً: نظرية ازدواجية السيادة | 112 |
| المطلب الثاني: مفهوم السيادة في القانون الوضعي | 112 |
| الفرع الأول: تعريف السيادة في القانون الوضعي | 112 |
| الفرع الثاني: نظريات السيادة في القانون الوضعي | 113 |
| أولاً: نظريات السيادة الإلهية | 113 |
| أ- نظرية الطبيعة الإلهية للحاكم | 113 |
| ب- نظرية الحق الإلهي المباشر | 114 |
| ج- نظرية الحق الإلهي غير المباشر | 114 |
| ثانياً: نظريات السيادة البشرية | 114 |
| 1- نظرية سيادة الأمة | 115 |
| 2- نظرية سيادة الشعب | 116 |
| **المبحث الثاني: مفهوم أعمال السيادة** | **121** |
| المطلب الأول: تعريف أعمال السيادة والأصل التاريخي لها | 122 |
| الفرع الأول: تعريف أعمال السيادة | 122 |
| الفرع الثاني: الأصل التاريخي لنظرية أعمال السيادة | 123 |
| المطلب الثاني: معايير تحديد أعمال السيادة | 125 |
| الفرع الأول: معيار الباعث السياسي | 125 |
| أولاً: نسبية المعيار ومرونته | 125 |
| ثانياً: خطورة المعيار | 125 |
| ثالثاً: عدول الاجتهاد القضائي عن معيار الباعث السياسي | 126 |
| الفرع الثاني: المعيار الموضوعي | 126 |
| الفرع الثالث: معيار القائمة القضائية | 127 |
| الفئة الأولى: الأعمال المتعلقة بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية | 127 |
| الفئة الثانية: الأعمال التي تنظم علاقة الدولة مع بقية أشخاص القانون الدولي العام. | 128 |
| **المبحث الثالث: نظرية أعمال السيادة في بعض الأنظمة القانونية العربية وموقف الفقه الغربي والإسلامي منها** | **129** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول: نظرية أعمال السيادة في بعض الأنظمة القانونية | 130 |
| الفرع الأول: نظرية أعمال السيادة في القانون المصري | 130 |
| الفرع الثاني: نظرية أعمال السيادة في النظام القانوني اللبناني والأردني والجزائري والكويتي | 131 |
| أولاً: نظرية السيادة في النظام القانوني اللبناني | 131 |
| 1- الأعمال المتصلة بعلاقة الحكومة مع البرلمان | 132 |
| 2- الأعمال المتصلة بعلاقات الحكومة الدولية | 132 |
| 3- الأعمال الحربية | 133 |
| ثانياً نظرية السيادة في النظام القانوني الأردني | 133 |
| 1- الأعمال المتعلقة بعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية | 133 |
| 2- الأعمال التي تنظم علاقة الدولة مع بقية أشخاص القانون الدولي العام | 134 |
| 3- بعض الإجراءات المتعلقة بأمن الدولة وسلامتها | 134 |
| 4- الأعمال المتعلقة بالأعمال الحربية | 134 |
| ثالثاً: نظرية أعمال السيادة في القانون الجزائري | 134 |
| رابعاً: نظرية أعمال السيادة في النظام القانوني الكويتي | 135 |
| المطلب الثاني: موقف الفقه الغربي والإسلامي من نظرية أعمال السيادة | 136 |
| الفرع الأول: موقف الفقه الغربي من نظرية أعمال السيادة | 136 |
| الفرع الثاني: موقف الفقه الإسلامي من نظرية أعمال السيادة | 137 |
| **خاتمة** | 140 |
| **فهرس الآيات القرآنية** | **144** |
| **فهرس الأحاديث الشريفة** | **150** |
| **فهرس المواد القانونية** | **153** |
| **فهرس الأعلام المترجم لهم** | **158** |
| **فهرس المصطلحات** | **160** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **163** |
| **فهرس المواضيع** | **172** |